نجاح كبير حققه اجتماع الرياض لدعم اليمن

في ختام اجتماعات الدورة الـ ١٩ لمجلس التنسيق المشترك

توقيع تسع وثائق للتعاون بين اليمن والسعودية

■ اختتمت أمس الأول اجتماعات الدورة الـ ١٩ لمجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجوّر وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام بالمملكة العربية السعودية.

وأكّد الدكتور مجوّر في افتتاح الاجتماعات أن هذا الاجتماع يمثّل حلقة جديدة لترسيخ وتوطيد عرى التعاون والتكامل اليمني السعودي في كافة المجالات لما فيه خير البلدين والشعبين الشقيقين.

وأشار إلى أن الاجتماع يقيّم مسيرة التعاون اليمني السعودي بعد حوالي عامين من انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق، التي تم خلالها تحقيق الكثير من الإنجازات في إطار العلاقات الثنائية الاقتصادية والتنموية والتجارية والعلمية والثقافية والأمنية، والتي ترجمتها الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين الشقيقين.

وقال "إننا نتطلّع إلى دور أكبر من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مجموعة أصدقاء اليمن لدعم مسيرة التنمية والتطوير والاستقرار في اليمن خلال السنوات القادمة".

وعبّر عن التطلّع إلى تحقيق تقدم محرز لتنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ودعوته لأهمية استيعاب العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون، وبالذات في سوق العمل السعودي التي تأتي تجسيداً لرؤية القيادة السياسية في اليمن وفي دول المجلس لتعزيز أوجه التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول المجلس، تمهيداً للانضمام الكامل لليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خصوصاً بعد التقدم في جانب الانضمام التدريجي إلى العديد من المجالس المتخصصة والمنظمات والهيئات الخليجية ابتداء من العام ٢٠٠١ وحتى اليوم.

من جانبه عبّر رئيس الجانب السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات كبيرة خلال مسيرة مجلس التنسيق السعودي اليمني التي تجاوزت خمسة وثلاثين عاماً.

وقال "إن ما يجمع بين بلدينا وشعبينا الشقيقين من روابط العقيدة والجوار وأواصر القربى والمصير المشترك يحتّم علينا أن نضاعف الجهود لتحقيق تطلّعات القيادتين الحكيمتين لبناء التكامل المنشود في مختلف المجالات التنموية وبما يعود على مواطني البلدين بالرفاه والازدهار والأمن والاستقرار".

ونوّه الأمير سلطان إلى أن اجتماع الدول المانحة الذي انعقد في الرياض يؤكد حرص المملكة على استمرار المسيرة التنموية في اليمن والعمل على حشد التأييد الدولي لها.

وفي ختام اجتماعات الدورة الـ ١٩ لمجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك وقّعت اليمن والمملكة العربية السعودية السبت بالعاصمة السعودية الرياض على تسع وثائق للتعاون بين البلدين الشقيقين منها أربع اتفاقيات تمويل لمشاريع خدمية وإنمائية في اليمن من قبل المملكة بمبلغ إجمالي وقدره ١١٤,٨ مليون دولار.

وقد جرى التوقيع على أربع اتفاقيات الأولى منحة بمبلغ ١٥٠ مليون ريال سعودي أي ما يعادل ٤٠ مليون دولار لتمويل مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية والثانية منحة بمبلغ ١٨٧,٥ مليون ريال سعودي أي ما يعادل ٥٠ مليون دولار لتمويل مشروع الطاقة الخامس، والثالثة منحة بمبلغ ١٨ مليون ريال سعودي أي ما يعادل ٤,٨ مليون دولار لتمويل مشروع تجهيز الورش والمختبرات لكليتي العلوم والهندسة بجامعة تعز، والرابعة منحة بمبلغ ٧٥ مليون ريال سعودي أي ما يعادل ٢٠ مليون دولار لتمويل مشروع مستشفى الحديدة المركزي.

ووقّع هذه الاتفاقيات عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وعن الجانب السعودي رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف.

رئيس الوزراء: الاجتماع يمثل حلقة جديدة لترسيخ وتوطيد عرى التعاون والتكامل اليمني السعودي

ولي العهد السعودي: المملكة حريصة على استمرار المسيرة التنموية في اليمن

كما جرى التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الصحي، وقّعها عن الجانب اليمني وزير المالية نعمان الصهيبي وعن الجانب السعودي وزير الصحة السعودي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة. فضلاً عن التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة الملك سعود وجامعة تعز وقّعه عن الجانب اليمني الدكتور محمد عبد الله الصوفي رئيس جامعة تعز وعن الجانب السعودي مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن العثمان، بالإضافة إلى توقيع برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة عدن وجامعة الملك سعود وقّعه رئيس جامعة عدن الدكتور عبد العزيز صالح بن حبتور ومدير جامعة الملك سعود الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن العثمان.

وجرى التوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية وقّعها عن الجانب اليمني نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف عبد الله وعن الجانب السعودي محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن سعد الحميد، إضافة إلى التوقيع على البرنامج الزمني لتفعيل البرنامج التنفيذي للتعاون في المجال السياحي ووقّعه من الجانب اليمني أمين عام مجلس الوزراء عبد الحافظ السمة وعن الجانب السعودي رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار سمو الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز. □

اختتمت أمس في مقرّ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة السعودية الرياض أعمال اجتماع فريق العمل الخليجي اليمني المشترك المكلف بمتابعة تنفيذ المشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية لبلادنا، والذي انعقد بدعوة من الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية وجّهها في مؤتمر لندن الدولي الخاص باليمن المنعقد في ٢٧ يناير الماضي.

كتب/ جمال مجاهد

اجتماع لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بصنعاء

وشاركت بلادنا بوفد حكومي رأسه نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي، وضمّ ممثّلين عن الوزارات والجهات الحكومية المعنية.

وأوضح بيان أصدرته الأمانة العامة لمجلس التعاون اطّلعت عليه "الميثاق" أن الاجتماع ناقش على مدى يومين عدداً من المواضيع أهمها استعراض التقدم المحرز في تخصيص التعهّدات وتنفيذ المشاريع لفترة خطة التنمية الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠، وتحديد العقبات والصعوبات التي تعترض التنفيذ، وطرح مقترحات لتسريع تنفيذ المشاريع وفقاً لبرامجها الزمنية، واستعراض سير العمل في منظومة الإصلاحات الوطنية، وتحديد الاحتياجات التنموية لبلادنا خلال فترة خطة التنمية الرابعة ٢٠١١- ٢٠١٥، وتعزيز آليات التنسيق بين بلادنا والجهات المانحة، وكذلك التنسيق بين الجهات المانحة.

وشارك في الاجتماع نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي، وممثّلين عن وزارات المالية وصناديق التنمية في دول المجلس، والأمانة العامة لمجلس التعاون، والبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى المنظمات التنموية الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وممثّلين من الجهات المانحة الرئيسية من خارج دول المجلس، مثل الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وهولندا، بالإضافة إلى وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة التي اضطلعت بدور ملموس في الإعداد لهذا الاجتماع.

وأشار البيان الخليجي إلى أنه قد تم تشكيل الفريق المشترك من قبل اللجنة الفنية المشتركة التي تم تكليفها في مارس ٢٠٠٦ من قبل وزراء خارجية دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، بدراسة الاحتياجات التنموية لليمن للفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٥، وكان للجنة وفرق العمل دور مهم في الإعداد لمؤتمر المانحين الذي عقد في لندن في نوفمبر ٢٠٠٦ برعاية دول مجلس التعاون، ونتج عنه حشد لتعهدات تنموية لبلادنا بلغت حوالي ٥,٧ مليار دولار للمساهمة في تمويل مشاريع وبرامج تنموية تغطي الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٠، منها حوالي ٣,٧ مليار دولار من دول المجلس والصناديق الإقليمية "الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك".

وأكّد البيان أنه قد تم حتى الآن تخصيص حوالي ٣,٢ مليار دولار من تعهّدات دول المجلس والصناديق الإقليمية، أو ما يعادل ٩٠٪ من إجمالي تعهّداتها، موزّعة على أكثر من ٦٠ مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق الجمهورية.. وتم خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ التوقيع على اتفاقيات لتمويل مشاريع بقيمة ١,٥ مليار دولار، وطرح عدد منها في مناقصات عامة، وبدأ التنفيذ الفعلي في بعضها.

ووفقاً للبيان فقد قامت اللجنة الفنية وفرق العمل على مدى السنوات الماضية بتقييم سير العمل في المشاريع المشار إليها، ومناقشة أي صعوبات أو عقبات تواجه التنفيذ، وتقديم مقترحات بتذليل تلك العقبات.

وأفاد تقرير صادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمتعلّق بمسارات التعاون مع اليمن والمقدّم خلال أعمال اجتماع الرياض بأن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي سيعقدون في شهر مارس الجاري اجتماعاً لهم في العاصمة صنعاء سيكرّس لتعزيز التنسيق المشترك بين دول مجلس التعاون واليمن في إطار منظومة الشراكة اليمنية الخليجية.

وقال التقرير إن فريق العمل المشترك بين الحكومة اليمنية والمانحين سيركز خلال الفترة القادمة على التحديد الدقيق والمدروس لاحتياجات اليمن التنموية خلال السنوات ٢٠١١- ٢٠١٥، وتوفير التمويلات الخاصة بتنفيذها.

كما سيضطلع فريق العمل المشترك باقتراح الحلول المناسبة لتعزيز الطاقة الاستيعابية للمساعدات الخارجية المقدّمة لبلادنا وتسريع وتيرة صرف المساعدات التي تم الاتفاق عليها عن طريق تعديل الإجراءات المالية والإدارية المتّبعة وبما يتفق مع متطلّبات الجهات المانحة، إلى جانب حثّ الدول المانحة من خارج دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة المساعدات المقدمة لبلادنا على غرار المساعدات المقدّمة من دول مجلس التعاون، والتي تمثّل ما يزيد على ٧٠٪ من إجمالي المساعدات المقدّمة لبلادنا.

أهم نتائج مؤتمر الرياض:

- ■ تسريع وتيرة صرف المساعدات وتعديل الإجراءات المالية والإدارية المتبعة
- ■ إنشاء مكاتب فنية للمانحين في اليمن لمتابعة المشاريع من بدايتها إلى حين استكمالها
- ■ تخصيص ٣,٢ مليار دولار من تعهدات دول الخليج والصناديق الإقليمية للتنمية
- ■ السعودية تستكمل تخصيص مبلغ التعهد المقدم لليمن في مؤتمر لندن والبالغ مليار دولار
- ■ التزام المانحين بأولويات خطة التنمية والتنسيق لضمان توفير المبالغ المطلوبة لتنفيذ المشاريع

ودعا التقرير الدول المانحة إلى الاستثمار في اليمن على غرار ما يقوم به القطاع الخاص في مجلس التعاون الذي تمثّل استثماراته ٨٠٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي في اليمن.

وركّز التقرير على جملة من المعالجات الهادفة إلى تسريع وتيرة إنجاز تخصيصات المانحين لليمن من خلال التزام المانحين بأولويات خطة التنمية والتنسيق بين الجهات المختصّة في اليمن لضمان توفير المبالغ المطلوب رصدها لتنفيذ المشاريع، واستكمال برمجة المشاريع وتحديد جداول زمنية للتنفيذ والمتابعة، وتوفير الجهاز الفنّي والإداري اللازم لمتابعة التنفيذ وفق تلك البرامج الزمنية.

كما شدّد التقرير على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء وتعزيز الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والإشرافية اللازمة للتنفيذ وفق الجداول الزمنية المقرّرة، والتنسيق بين الجهات المانحة بهدف توفير التمويل اللازم للمشاريع وسرعة إنجازها وتجنّب الازدواجية، وضرورة إنشاء مكاتب فنية للمانحين في اليمن لمتابعة المشاريع من بدايتها إلى حين استكمالها وفق الجداول الزمنية المحدّدة والمواصفات المتّفق عليها.

وخلال الاجتماع أعلنت المملكة العربية السعودية استكمال تخصيص مبلغ التعهد المقدّم لليمن في مؤتمر لندن للمانحين المنعقد في العام ٢٠٠٦ والبالغ مليار دولار.

وقال نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية المهندس يوسف بن إبراهيم البسّام إن الصندوق السعودي للتنمية قام خلال الفترة الماضية بتوقيع تسع اتفاقيات منح لتمويل عدد من المشاريع بتكلفة ٦٤٢ مليون دولار.

ولفت البسّام إلى أنه تم تخصيص مبالغ لستة مشاريع أخرى ليكتمل بذلك تخصيص تعهّد المملكة في مؤتمر المانحين بلندن البالغ مليار دولار.□

مدير تربية تعز لـ«الميثاق»:

سنحاسب المتسببين بإلغاء اليونيسيف سبع مدارس بموزع

فيصل الحزمي

■ أوضح الأخ عبدالكريم محمود- مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز- ان المكتب سيقوم بالتحقيق حول تداعيات الغاء اليونيسيف مشروع المدارس الصديقة عن المدارس السبع المعتمدة لمديرية موزع.

وقال ان المكتب لم يتخذ بعد أي اجراءات ازاء كثير من الاختلالات الموجودة في تربية تعز، ومن غير اللائق الخوض في دوامات الماضي قبل تحديد آليات العمل، خاصة وانه لايزال في الايام الاولى من تعيينه.

واضاف عبدالكريم: طرحنا على القائمين على المشروع امكانات استبدال مدارس جديدة بدلاً عن الملغاة وحثثناهم على ضرورة الاستفادة من برامج المشروع في تحسين البيئة المدرسية.. مؤكداً ان المكتب لن يغفل عن محاسبة المقصرين في أعمالهم. الجدير بالذكر أن منظمة اليونيسيف ألغت الشهر الماضي سبعاً من المدارس المعتمدة لمديرية موزع بعد بروز اختلاسات واختلالات من قبل الادارات المدرسية للدعم المقدم من اليونيسيف وعدم قيام المجلس المحلي بمديرية موزع بوضع الحلول.□

ردا على النائب الحميري

أبناء شمير: «مقبنة» مركز المديرية ولايجوز استئجار مبان بوجود المجمع

■ وصلت إلى الصحيفة شكوى وتوضيح من أبناء منطقة شمير مرفق معها ملف يحوي العديد من الوثائق الرسمية.. حول التصريح المنشور في العدد الماضي للنائب محمد مقبل الحميري والذي طالب فيه بنقل المجمع الحكومي لمديرية مقبنة إلى منطقة «كمب الصعيرة» لعدة اعتبارات..

وتتضمن الوثائق توجيهات صريحة من رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية ووزراء الإدارة المحلية في ثلاث حكومات وثلاثة محافظين بضرورة إبقاء المجمع الحكومي في «مقبنة» مركز المديرية بحسب التقسيم الإداري، وإلزام مدير عام المديرية والموظفين بالدوام في المجمع الحكومي الذي تم تجهيزه بالأثاث والخدمات وإلغاء أي عقود إيجار للمكاتب التنفيذية اعتباراً من يناير ٢٠١٠م، إلا أنه تم مخالفة تلك التوجيهات وتم إبرام عقود إيجار جديدة ابتداءً من العام الحالي ولمدة سنتين بحسب نسخ العقود التي حصلت عليها الصحيفة والمشهورة بتوقيع مدير عام المديرية.

كما اشتمل الملف على شكاوى عدة لأبناء منطقة شمير وأعضاء الجالية اليمنية في برمنجهام وكرديف يطالبون فيها بإبقاء المجمع الحكومي في مقبنة لما فيه خدمة المصلحة العامة وكونه يحتل منطقة متوسطة تسهل وصول المواطنين إليه من بقية مناطق المديرية.

وأوضح المهندس عايض الشميري من أبناء مديرية مقبنة أن المجمع الحكومي الذي كلف تشييده مئات الملايين وتم تجهيزه بالأثاث والخدمات مغلق لأكثر من سنتين.

مستغرباً من إصرار البعض على مخالفة التوجيهات الصريحة لرئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية ومحافظ تعز بهذا الشأن.□

الشيخ المنصور وأبواق المعارضة

حسين الأزرق

■ مؤخراً دندنت وتباكت أحزاب سياسية تحت يافطة الجعاشن والشيخ محمد احمد منصور والذي يعتقد المتابع لأول وهلة ان المشكو به شيخ طارئ أو أنه حديث عهد بالمشيخة مع ان الشيخ محمد احمد منصور قد صقلته أحوال الحياة وتقلباتها أكثر من ستة عقود وهو بارز في مقدمة النخب اليمانية فضلاً عن كونه مثقف وأفصح شاعر باليمن ولم نسمع مثل هكذا شكاوى به من قبل اذ لم تظهر مسرحيات البكاء والنياحة فيها إلا في السنوات الاربع الاخيرة وتحديداً عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية التي سقطت فيها المعارضة سقوطاً مريعاً في كل أرجاء الوطن وخصوصاً في الدوائر التي للشيخ حضور حيث فزعت احزاب المعارضة كيف انها لم تفكر لنفسها فيها موطئ قدم فادعوا انه يجمع الزكاة بدلاً من الدولة ويثيرون الغوغاء ضده ليس لشيء سوى ان الشيخ المنصور له حضوره الشعبي وهذا ما يضايقهم ويجعل المعارضة تسعى للنيل منه ولو بأرخص الأساليب.□